قال أن المناقشات على مستوى النواب ستمضي «باستمرار»

لايتهايزر: قرب إتمام أجزاء من اتفاق تجارة مع الصين

قال مكتب الممثل التجاري الأمريكي إن مسؤولي التجارة الأمريكيين والصينيين "قريبون من وضع اللمسات الأخيرة" على بعض أجزاء اتفاق تجارة بعد مناقشات هاتفية رفيعة المستوى، مضيفا أن المناقشات على مستوى النواب ستمضي "باستمرار".

وفي بيان أصدره بعد المكالمة، لم يقدم الممثل التجاري الأمريكي أي تفاصيل عن النقاط التي شهدت تقدما.

وقال "حققوا اختراقا في قضايا محددة، والجانبان يقتربان من وضع اللمسات الأخيرة على بعض أجزاء الاتفاق.. المناقشات ستتواصل على مستوى النواب، وسيجري كبار المفاوضين مكالمة أخرى في المستقبل القريب."

جاء ذلك بينما تعمل واشنطن وبكين علي بلورة نص "المرحلة الأولى" من اتفاق تجارة أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 11 أكتوبر. ويقول ترامب إنه يأمل في توقيع الاتفاق مع رئيس الصين شي جين بينغ الشهر المقبل خلال قمة في تشيلي.

وقال أشخاص جرى إطلاعهم على سير المفاوضات لرويترز إنه كان من المتوقع أن تطلب بكين إلغاء بعض الرسوم الجمركية الأمريكية المزمعة والقائمة على واردات صينية خلال المكالمة.

في المقابل، كان من المتوقع أن تتعهد الصين بزيادة مشترياتها من المنتجات الزراعية الأمريكية.

روبرت لايتهايزر

ستيفن منوتشين

ويحاول أكبر اقتصادين في العالم تهدئة حرب تجارية مستمرة منذ قرابة 16 شهرا تكدر صفو الأسواق المالية وتعطل سلاسل الإمداد وتبطئ نمو الاقتصاد العالمي.

وقال ترامب للصحفيين بالبيت الأبيض "يريدون إبرام اتفاق بشكل ملح للغاية.. من المقرر أن يشتروا منتجات زراعية أكثر بكثير من تصور أي أحد".

وحتى الآن، لم يوافق ترامب سوى على إلغاء زيادة كانت مقررة في 15 أكتوبر في الرسوم الجمركية على بضائع صينية بقيمة 250 مليار دولار في إطار تفاهمات تم التوصل إليها بشأن مشتريات زراعية ومزيد من انفتاح أسواق الخدمات المالية الصينية وتحسين قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية واتفاقية عملة.

لكن مصدرين في الولايات المتحدة قالا لرويترز إنه لإبرام الاتفاق، من المتوقع أن تطلب بكين من واشنطن التخلي عن عزمها فرض رسوم جمركية على بضائع صينية بقيمة 156 مليار دولار تشمل الهواتف المحمولة والكمبيوتر واللُعب في 15 ديسمبر.

وقال أحد المصدرين إن من المرجح أن تسعى بكين أيضا لإزالة رسوم جمركية بنسبة 15 بالمئة فُرضت في أول سبتمبر على بضائع صينية بحوالي 125 مليار دولار. وفرض ترامب الرسوم في أغسطس بعد فشل جولة محادثات، ليجعل الرسوم العقابية تستهدف تقريبا جميع واردات الولايات المتحدة من الصين البالغة قيمتها 550 مليار دولار.

وقال المصدر "يريد الصينيون العودة إلى رسوم جمركية تقتصر على البضائع الأصلية التي قيمتها 250 مليار دولار".

وقال ديريك سيسورز الباحث المقيم وخبير شؤون الصين لدى المعهد الأمريكي لأبحاث السياسة العامة في واشنطن إن الهدف في الأساس من محادثات أوائل أكتوبر تشرين الأول كان الانتهاء من نص يتعلق بالملكية الفكرية والزراعة وفتح السوق لتمهيد الطريق أمام تأجيل رسوم 15 ديسمبر كانون الأول.

وقال "من الغريب أن (الرئيس) كان متفائلا جدا مع ليو خه (نائب رئيس الوزراء الصيني) وما زلنا حتى الآن لا نرى سحبا لطرح فرض رسوم 15 ديسمبر". وقال وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منوتشين الأسبوع الماضي إنه لم تُتخذ أي قرارات بشأن رسوم 15 ديسمبر، لكنه أضاف "سنتناول ذلك مع تواصل المناقشات".

إجراء محتمل من أوبك لتمديد تخفيضات الإنتاج

أكبر مكاسب أسبوعية للنفط بفعل معروض الخام

ارتفعت أسعار النفط، مسجلة أقوى مكاسبها الأسبوعية في أكثر من شهر بفضل تفاؤل إزاء اتفاق تجارة أمريكي صيني وتراجع مخزونات الخام الأمريكية وإجراء محتمل من أوبك لتمديد تخفيضات الإنتاج مما طغى على مخاوف اقتصادية أوسع نطاقا.

وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 43 سنتا بما يعادل 0.8 بالمئة ليتحدد سعر التسوية عند 56.66 دولار للبرميل، مسجلة زيادة أسبوعية تتجاوز الخمسة بالمئة، هي الأقوى منذ 21 يونيو. وأغلق خام برنت مرتفعا 35 سنتا أو 0.6 بالمئة عند 62.02 دولار للبرميل، بمكسب أسبوعي أكثر من أربعة بالمئة، هو الأفضل منذ 20 سبتمبر.

تلقى النفط دعما من مؤشرات تقدم في محادثات حل النزاع التجاري الأمريكي الصيني الذي يثقل كاهل الطلب على الخام. فقد قال المسؤولون في واشنطن إن الولايات المتحدة والصين تقتربان من وضع اللمسات الأخيرة على الجزء الأول من اتفاق تجارة بعد حرب رسوم دارت لشهور. وقال جون كيلدوف، من أجين كابيتال في نيويورك، "بعض ما يرد من المحادثات الأمريكية الصينية إيجابي مجددا وهذا يغذي بلا ريب سوق الأسهم، ولذا يستفيد النفط منه." واقتربت الأسهم الأمريكية، التي تقتفي أسعار النفط أثرها عادة، من مستويات قياسية مرتفعة بعد صدور تصريحات التجارة من واشنطن. وتدعم الأداء الأسبوعي بتراجع مفاجئ في المخزونات الأمريكية، حيث نزل مخزون الخام نحو 1.7 مليون برميل الأسبوع الماضي.

ديانكوف: الشركات المحلية في المملكة ترى الإصلاحات لكنها تحتاج المزيد

القصبي: السعودية تسعى لتكون بين أكثر 10 دول تنافسية بالعالم

أكد وزير التجارة والاستثمار السعودي، ماجد القصبي، أن التقدم الذي حققته المملكة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال يأتي ضمن رؤيتها للتحول إلى واحدة من أكثر 10 دولٍ تنافسية في العالم.

وأضاف القصبي خلال لقاء له مع «العربية» «أن إنجاز السعودية رحلة مستمرة بدعم تكاتف الجهود من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ورواد الأعمال لمعرفة التحديات والإجراءات من تطوير أنظمة ولوائح وتحسين إجراءات وإعادة هندستها لتحسين من مكانة المملكة وهذا الطريق مستمر ورؤية 2030 حددت أن تضع المملكة ضمن مصاف الدول الأكثر تنافسية في العالم».

يشار إلى أن البنك الدولي صنف السعودية الأولى عالمياً في إصلاحات بيئة الأعمال بين 190 دولة.

وذكر البنك الدولي أن السعودية تقدمت 30 مركزاً لتصل إلى الثاني والستين، بينما تقدم الأردن 29 مركزاً ليصل إلى الخامس والسبعين بفعل إصلاحات تهدف لبناء المزيد من التنوع الاقتصادي.

ماجد القصبي

سيمون ديانكوف

وقال البنك الدولي إن إصلاحات السعودية شملت إنشاء نظام الشباك الواحد لتسجيل الشركات واستحداث قانون للمعاملات المضمونة وقانون إشهار الإفلاس وتحسين حماية مستثمري الأقلية وإجراءات لضم المزيد من النساء إلى قوة العمل. وقال سيمون ديانكوف، كبير مديري الأبحاث ومؤسس مادة سهولة الأعمال في البنك الدولي، إن تفوق السعودية على دول ناشئة كبرى مثل الصين والهند شكل مفاجأة، وإنه يشير إلى أن الإصلاح في المملكة سريع جداً ومؤثر جداً.

وتابع «الكثير من العمل جعل من الأسهل بكثير تأسيس أعمال جديدة، والحصول على التمويل، وتوظيف العمالة، والقيام بمختلف الإجراءات الإدارية. إذاً هو إنجاز عظيم، ونريد أن نرى الآن أثراً حقيقياً على الأرض. يحتاج الأمر إلى بعض الوقت، لكن سيأتي في النهاية. هذا المؤشر يركز على الأعمال المحلية، فما يهتم به البنك الدولي هنا ليس الشركات الدولية الكبرى، بل الشركات المحلية».وأضاف «تلك الشركات تشعر بالتغيير بالفعل. المسح الذي قمنا به يظهر ذلك. الشركات تقول «نعم، نحن نرى ذلك، ولكننا نريد المزيد». ولذلك أطلقنا منصة إلكترونية لتمكننا من معرفة ما هي المسائل الأخرى التي تحتاج اهتماما. وهذا سيكون له تأثير مهم على اقتصاد المملكة، وعندها سيلاحظ المستثمرون الأجانب ذلك، فيبدأون بالتوافد أيضا».

العجز السنوي في ميزانية الحكومة الأميركية الأعلى منذ 2012

ختمت الحكومة الأمريكية السنة المالية 2019 بعجز ميزانية هو الأضخم في سبع سنوات حيث طغت زيادة الإنفاق وتنامي مدفوعات خدمة الدين على زيادة حصيلة الضرائب.

هذه ثاني سنة ميزانية كاملة تحت حكم الرئيس الجمهوري دونالد ترامب، وتأتي الأرقام في وقت تتوسع فيه القاعدة الضريبية للبلاد بفضل نمو اقتصادي قوي ومعدل بطالة قرب أدنى مستوى في 50 عاما.

واتسع عجز ميزانية الولايات المتحدة إلى 984 مليار دولار، بما يعادل 4.6 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. كان عجز السنة المالية السابقة 779 مليار دولار، بنسبة 3.8 بالمئة. وزادت الإيرادات الإجمالية أربعة بالمئة في حين نمت المصروفات 8.2 بالمئة.

كان العجز بلغ أعلى مستوياته على الإطلاق عندما سجل 1.4 تريليون دولار في 2009 مع اتخاذ إدارة أوباما والكونجرس إجراءات عاجلة لدعم النظام المصرفي بالبلاد في خضم الأزمة المالية العالمية وتحفيز الاقتصاد الذي كان في حالة ركود.

وتراجع عجز الميزانية السنوية إلى 585 مليار دولار بنهاية الفترة الثانية للرئيس الديمقراطي باراك أوباما في 2016، وقد انتقده الجمهوريون في الكونجرس آنذاك لعدم تقليصه بدرجة أكبر. ويشهد عجز الميزانية قفزات منذ ذلك الحين لأسباب من بينها الإصلاح الجمهوري لنظام الضرائب، الذي قلص في المدى القصير إيرادات ضريبة الشركات تقليصا حادا، فضلا عن زيادة الإنفاق العسكري. وبنهاية السنة المالية 2019، كانت مدفوعات ضريبة الشركات مرتفعة خمسة بالمئة. أما الرسوم الجمركية، التي تأثرت بحرب إدارة ترامب التجارية مع الصين وآخرين، فقد زادت 70 بالمئة على أساس سنوي.

الدولار يصعد 0.19 بالمئة مقابل الجنيه الاسترليني

تدعم الدولار بعد أن اقترب مسؤولو التجارة الأمريكيون والصينيون من وضع اللمسات الأخيرة على أجزاء من المرحلة الأولى لاتفاق تجارة، حسبما ذكر مكتب الممثل التجاري الأمريكي.لكن بيان المكتب خلا من تفاصيل بشأن مجالات التقدم.

وارتفع مؤشر الدولار 0.20 بالمئة في معاملات بعد الظهر إلى 97.826. وأمام اليورو، ارتفعت العملة الأمريكية 0.21 بالمئة إلى 1.108 دولار.

وقال شهاب جالينوس، مدير استراتيجية الصرف الأجنبي في كريدي سويس، "معظم القوة المحركة لأسعار الصرف الأجنبي في العام المنقضي جاءت من توترات التجارة العالمية، لذا أي شيء يؤثر على ذلك السرد إيجابا أو سلبا سيكون محركا أكبر من بيانات،" مشيرا إلى أن الحدث الرئيسي التالي سيكون قمة أبك في منتصف نوفمبر.

وارتفع الدولار 0.19 بالمئة مقابل الجنيه الاسترليني ليصل إلى 1.283 دولار.

تباطؤ النمو الصيني يوجه ضربة موجعة للاقتصاد العالمي

نما الاقتصاد الصيني 6 في المائة في الربع الثالث من عام 2019، وتعد هذه أبطأ وتيرة نمو منذ نحو 30 عاما، الأمر الذي يمثل ضربة أخرى للنمو العالمي ويبرز كثيرا من التحديات التي تواجه الرئيس شي جين بينج.

الحرب التجارية التي تخوضها الصين مع الولايات المتحدة وتباطؤ نمو الدخل والاستثمار في الصناعات التحويلية أثرا سلبا في ثاني أكبر اقتصاد في العالم بين (يوليو) و (سبتمبر)، وفقا لأرقام صادرة عن المكتب الوطني للإحصاء.

بيانات الناتج المحلي الإجمالي جاءت أقل من توقعات المحللين البالغة 6.1 في المائة وكشفت أن نمو الصين كان يسير بمستوى مشابه لمستوى النمو في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. مع ذلك، أصبح الحجم الكلي للاقتصاد الآن أكبر بكثير، وفقا لكثير من الحسابات، ولا يمكن أن يستمر في التوسع بمعدلات مكونة من رقمين مثلما كان حتى هذا العقد.

تشو هاو، كبير الاقتصاديين في «كوميرزبانك»، اعتبر أن «6 في المائة هي اختبار القدرة على تحمل الضغط لدى السوق»، مضيفا: «من ناحية يبدو أن الصين مستعدة لقبول نمو أقل إلى حد ما، وترسل إشارة مفادها أن 6 في المائة ليست الحد الأدنى الذي لا يمكن الاقتراب منه».

ولاحظ تشو أن السوق تشعر بالقلق إزاء تباطؤ النمو وتردد صناع السياسة في استخدام تدابير تحفيز أقوى.

اليابان: الاستثمار الأجنبي تحت رحمة «فيتو» الحكومة

أطلق أحد المحللين الاستراتيجيين في قسم الأسهم العالمية لدى شركة جيفريز أخيرا، اسما اعلان الحكومة اليابانية عن خطة مفاجئة، لتشديد قواعد الاستثمار الأجنبي المباشر هو: رهاب الأجانب.

يتفق مع تشخيص شون داربي عموما مجموعة واسعة من الأشخاص- بدءا من كبار المسؤولين التنفيذيين في المصارف العالمية، وصولا إلى عضو واحد – على الأقل – ضمن الدائرة المحيطة برئيس الوزراء الياباني شينزو آبي.

ذلك أنه من الصعب إمكانية تفسير قرار تغيير القانون المقترح، الذي على ما يبدو أنه ظهر من لا شيء في منتصف (يونيو) الماضي.

من جهة أخرى، من المرجح أن يتم وقف ذلك القانون، بواسطة البرلمان الياباني في أوائل (ديسمبر) المقبل، لأن القانون نفسه يفرض رقابة على الاستثمار الأجنبي في اليابان، تعد هي الأكثر صرامة ضمن الاقتصادات المتقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية «أوسيد»، بل أن من شأن ذلك أن يثبط الاستثمار الداخلي، بصورة غير مباشرة إن لم يكن مباشرة.

كما أن من شأن تلك الخطوة أن تقوض مجهود خمسة أعوام – على الأقل – من تقدم طوكيو في سياسات دعم الأسواق، بالذات فيما يتعلق بحوكمة الشركات.

شينزو آبي

يقول المعارضون لهذه الخطوة ضمن الشركات اليابانية، في القطاع المالي في اليابان، بل وداخل الحزب الليبرالي الديمقراطي الحاكم، إن الوضع قد يتطلب تشخيصا قد يكون أعمق مما يشير إليه توصيف داربي.

لا يتعلق الأمر بتحصين الشركات اليابانية من تسرب التكنولوجيا الحساسة إلى الصين أو أي بلد آخر، أو من أجل إغلاق ما يرون أنه ثغرة لاسترضاء واشنطن، فحسب، بل يرتبط ذلك بأعراض الصدام الأيديولوجي داخل اليابان، فيما يتعلق بالأدوار والصلاحيات المناسب منحها للمستثمرين الأجانب – وهو الجدل الذي تجنبه زعيم البلاد آبي إلى حد كبير، من قبل. على أن ذلك لم يعد من الممكن على ما يبدو قمعه الآن، بالذات.

«ستاندرد آند بورز» يقترب من أعلى مستوياته على الإطلاق

ارتفع المؤشر ستاندرد اند بورز 500، متجاوزا لفترة وجيزة أعلى مستوى إغلاق له، بعد أن قالت واشنطن إنها تقترب من وضع اللمسات الأخيرة على أجزاء من اتفاق تجارة مع بكين.

وصعد المؤشر داو جونز الصناعي 150.36 نقطة بما يعادل 0.56 بالمئة ليصل إلى 26955.89 نقطة، وزاد ستاندرد اند بورز 11.96 نقطة أو 0.40 بالمئة مسجلا 3022.25 نقطة، وتقدم المؤشر ناسداك المجمع 57.32 نقطة أو 0.7 بالمئة إلى 8243.12 نقطة.

نمو قياسي لأكبر صناديق العالم السيادية إلى 1.09 تريليون دولار

ارتفعت قيمة صندوق الثروة السيادية للنرويج، وهو الأكبر في العالم، إلى مستوى قياسي بلغ عشرة تريليونات كرونة نرويجية «1.09 تريليون دولار» أمس، مدعوما بارتفاع أسهم عالمية وقوة اليورو والدولار.

وفقا لـ«رويترز»، بلغ الصندوق المستوى المهم في الوقت الذي يكابد فيه منظموه الحكوميون إزاء تغييرات في الاستراتيجية، منها كيفية التعامل مع مخاطر مناخية وتحويل مقترح واسع النطاق لاستثمارات إلى الولايات المتحدة.

وأظهر تحديث على الموقع الإلكتروني للصندوق، أن القيمة العالمية لصندوق معاشات التقاعد الحكومي بلغت عشرة تريليونات كرونة نرويجية للمرة الأولى بحلول الساعة 08:57 بتوقيت جرينتش، أي أكثر من 200 ألف دولار لكل رجل وامرأة وطفل في النرويج.

يستثمر الصندوق، الذي يُعرف عادة بالصندوق النفطي الذي تديره وحدة من البنك المركزي، ما يقرب من 70 في المائة من الأموال في أسهم عالمية ونحو 28 في المائة في محفظة من أصول الدخل الثابت. وتشكل حيازات عقارية غير مدرجة الباقي.

يدعم الصندوق تطوير معايير محسنة لتقديم تقارير عن الاستدامة على الصعيدين الوطني والدولي، والاستفادة من الإفصاح المؤسسي في الوقت المناسب عن البيانات عالية الجودة ومن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالاستدامة.

وفقا لتحليل سابق لوحدة التقارير في «الاقتصادية»، فإن استثمارات الصندوق في السعودية توزعت على 44 شركة مدرجة في سوق الأسهم المحلية نهاية 2018، مقابل 42 شركة في عام 2017.

وتوزعت الـ44 شركة بين 43 شركة في السوق الرئيسة وشركة واحدة «لجام للرياضة» في السوق الموازية «نمو» لأول مرة يمتلك فيها الصندوق، ذلك بعد تأسيس السوق في 26 (فبراير) 2017.